

التأثير الاقتصادي طويل وقصير المدى لفيروس كورونا الجديد (COVID-19): هل يبدو المُستقبل أكثر اخضراراً؟

فاتح يلماز

رؤية على الأحداث

June 3, 2020

KS--2020-II15

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية –سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند –أو أي جزء منه- أو أن يفسر كنصيحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدي الدراسة، ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.

شكّل فيروس كورونا الجديد (COVID-19) خطراً جسيماً على حياتنا واقتصاداتنا منذ بدء اندلاعه في الصين أوائل شهر يناير المنصرم، وقد سجلت ملايين الإصابات ومئات الآلاف من الوفيات على مستوى العالم، مع توقع وقوع المزيد من الضحايا في الأيام والأشهر المقبلة. ورداً على ذلك، تعيّن على العديد من الدول إيقاف وتيرة الحياة اليومية فيها، وتعليق كافة الرحلات الدولية باستثناء الأساسية منها. ومما لا شك فيه أنّ هذه التدابير المتخذة للتصدي لانتشار فيروس كورونا الجديد (COVID-19) قد ألحقت الضرر بجميع الاقتصادات في كافة أنحاء العالم، ونسبة لتأخر ورود البيانات الاقتصادية العامة لفترة تمتد لعدة أشهر، فإنّ البيانات المالية المتوفرة تعدّ واحدة من مصادر البيانات القليلة التي يمكن استخدامها لتقييم التأثير المباشر لفيروس كورونا الجديد (COVID-19) على هذه الاقتصادات، كما أنّ من شأن هذا التقييم أن يكون مفيداً أيضاً فيما يتعلق باستنتاج المسارات المحتملة للمضي قدماً.

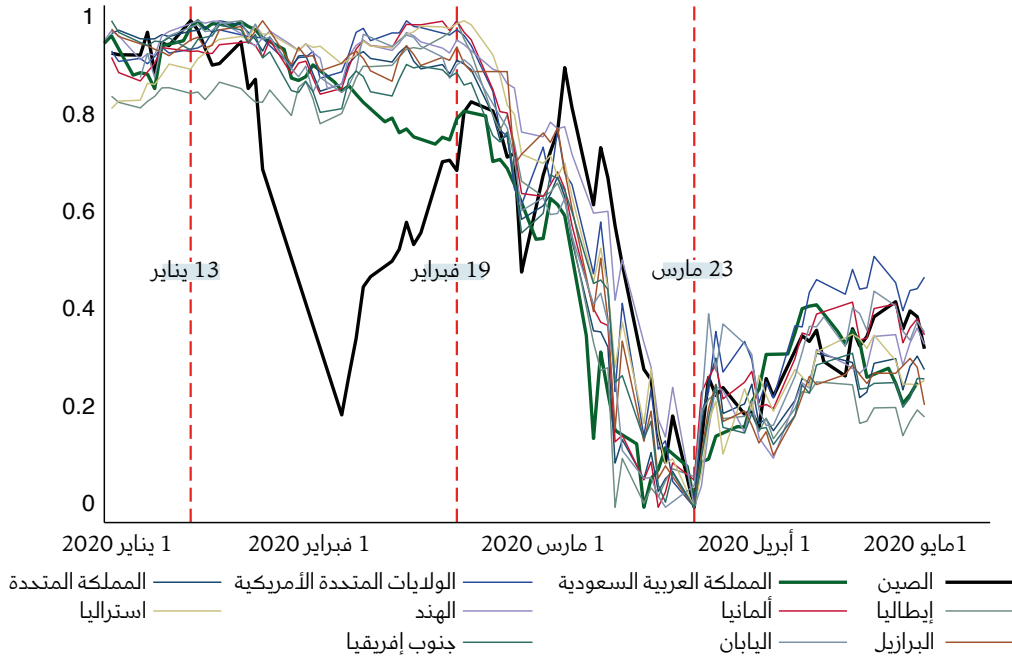
تناقش هذه المذكرة القصيرة أولاً التأثير المباشر لفيروس كورونا الجديد (COVID-19) على الاقتصادات التي تستخدم البيانات المالية، فضلاً عن أنها تقدم نظرة عامة على الأداء النسبي للأصول "الخضراء" والأصول التقليدية، ومن ثم يركز قسم المناقشة على كيفية التي من المحتمل أن تتمكن عبرها حزم الإنقاذ الأخيرة-التي تبلغ قيمتها عدة تريليونات الدولارات- من تغيير توقعات المستثمرين، وبالتالي التخفيف من بعض الآثار الاقتصادية المباشرة لهذا الوباء العالمي. ونختتم هذه المذكرة بإيراد ملاحظات حول ما قد يبدو عليه المُستقبل عقب فيروس كورونا الجديد (COVID-19).

كيف ضرب فيروس كورونا الجديد (COVID-19) اقتصادات العالم؟

بلغ مؤشر شنغهاي الصيني المركب (SSE) ذروته في يوم 13 يناير قبل أن يبدأ في التراجع، وكان عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا الجديد (COVID-19) المسجل في الصين في وقت وصول هذا المؤشر لذروته خمسين حالة. وقد أكدت منظمة الصحة العالمية في يوم 22 يناير المنصرم انتقال الفيروس بين البشر، مما يؤدي إلى المزيد من التراجعات في الأسواق المالية العالمية. وعقب انقضاء عطلة رأس السنة الصينية التي استمرت لأسبوع واحد في الفترة ما بين (24 يناير و2 فبراير) افتتح مؤشر شنغهاي المركب التداول بتراجع بلغ 7.7%. فيما بقيت المؤشرات العالمية الرئيسية الأخرى مستقرة في الغالب، مع وجود بعض التقلبات الخفيفة (راجع الشكل "1"). وقد كان التركيز في الأيام الأولى لجائحة كورونا (COVID-19)، منصباً على الصين في المقام الأول وتوقعات الآثار الطفيفة المحتملة للفيروس على اقتصادها. غير أنه وبالتزامن مع انتشار الفيروس ووصوله إلى دول أوروبا والشرق الأوسط في منتصف شهر فبراير، وعندما بدأ يصبح ظاهرة عالمية، تحول هذا التركيز إلى إمكانية أن يؤدي الفيروس إلى حدوث حالة ركود اقتصادي عالمي كبير. وقد بلغت العديد من الأسواق المالية الغربية الرئيسية ذروتها في الأسبوع الثالث من شهر فبراير، بعد أكثر من شهر من وصول مؤشر شنغهاي الصيني المركب إلى ذروته (راجع الشكل "1").

من ناحية أخرى، يبدو أن كبار مُصدري النفط والغاز قد تضرروا خلال مرحلتَي التفشي بسبب المخاوف بشأن الطلب على الطاقة. فعلى سبيل المثال، بلغ مؤشر تداول جميع الأسهم في المملكة العربية السعودية (تاسي) ذروته تقريباً في نفس الوقت الذي بلغه مؤشر شنغهاي المركب، قبل أن يبدأ بالتراجع بحلول يوم 19 من شهر فبراير. وبعد ذلك، تراجع مؤشر تاسي السعودي بالتزامن مع بدء تراجع الأسواق المالية العالمية. ويبدو أنّ أسواق الأسهم في قطر، والمملكة العربية السعودية، وروسيا تتبع اتجاهات مماثلة؛ لأنهم يعتبرون الموردين الرئيسيين للطاقة بالنسبة للصين (راجع الشكل "2").

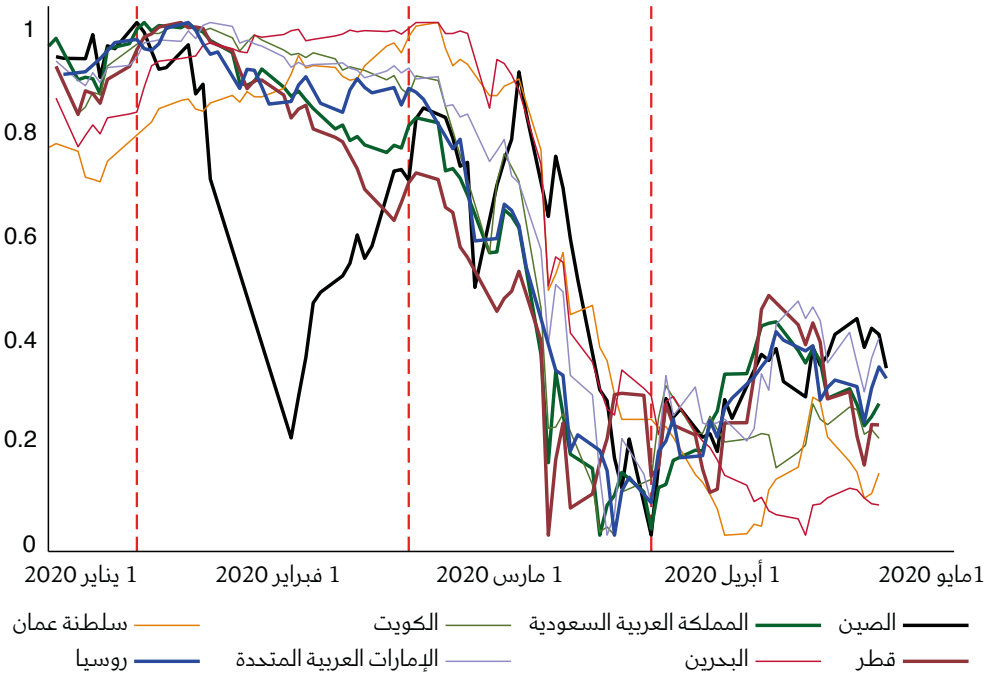
الشكل 1. مؤشرات سوق الأوراق المالية للأسواق المالية الرئيسية.



المصدر: بلومبرغ.

ملاحظات: تتمثل مؤشرات السوق في: مؤشر شنغهاي الصيني المركب (SSE)، ومؤشر تداول جميع الأسهم في المملكة العربية السعودية (تاسي/ TASI)، ومؤشر (داو جونز) الأمريكي، ومؤشر المملكة المتحدة (FTSE100)، ومؤشر (MIB) الإيطالي، ومؤشر (DAX/ داكس) الألماني، ومؤشر (NIFTY50) الهندي، ومؤشر (ASX200) الأسترالي، ومؤشر (IBOVESPA) البرازيلي، ومؤشر (NIKKI/ نيكاي) الياباني، ومؤشر جنوب إفريقيا (ALSI). وتتم إعادة تحديد جميع المؤشرات لتكون بين الصفر والواحد.

الشكل 2. مؤشرات سوق الأوراق المالية للصين، وروسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي.



المصدر: بلومبرغ.

ملاحظات: تتمثل مؤشرات السوق في: مؤشر شنغهاي الصيني المركب (SSE)، ومؤشر تداول جميع الأسهم في المملكة العربية السعودية (تاسي/ TASI)، ومؤشر (BKA) الكويتي، ومؤشر (MSM30) العماني، ومؤشر (QE) القطري، ومؤشر (BSEXN) البحرين، ومؤشر (ADI) البحرين، ومؤشر (MOEX) الروسي، وتتم إعادة تحديد جميع المؤشرات لتكون بين الصفر والواحد.

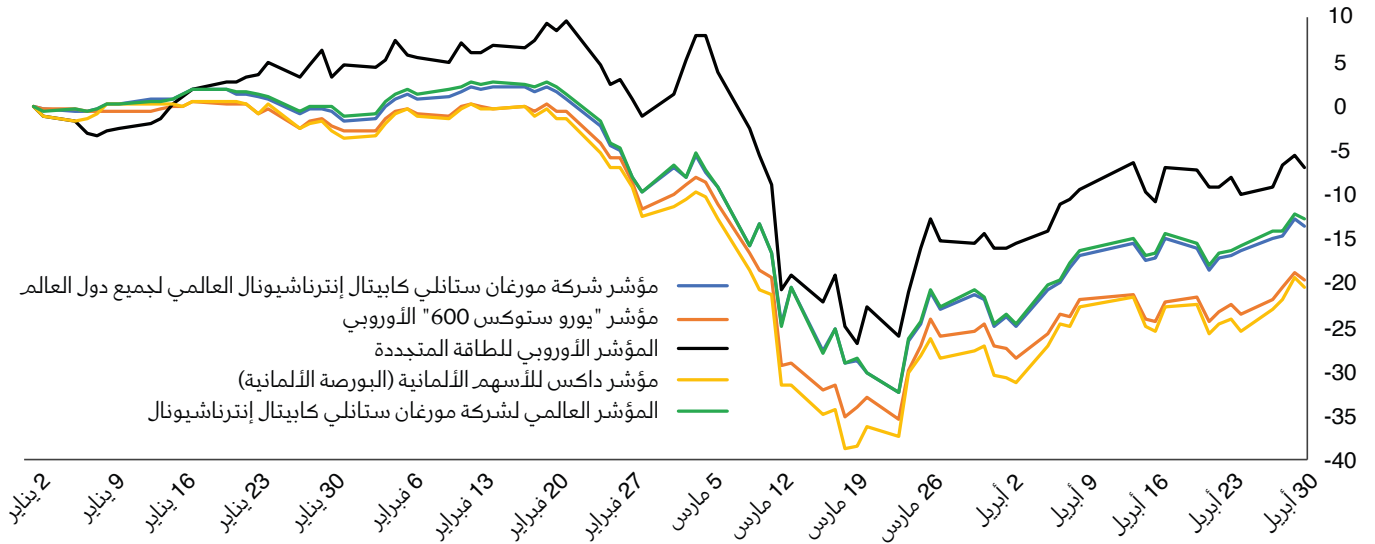
اقتصرت التأثير الاقتصادي في المرحلة الأولى من تفشي الوباء -حتى يوم 19 من شهر فبراير- على الصين في الغالب، مع وجود تأثيرات معتدلة نسبيًا على الدول المصدرة للنفط والغاز. ورغم ذلك، وفي المرحلة الثانية اعتبارًا من يوم 19 من شهر فبراير إلى يوم 23 من شهر مارس المنصرم، وبالتزامن مع انتشار الفيروس ووصوله إلى دول أوروبا والشرق الأوسط، أصبح التأثير الاقتصادي للفيروس عالميًا، وشهدت معظم أسواق الأسهم العالمية الرئيسية تراجعًا كبيرًا تراوح ما بين (15% - 50%).¹ وقد تراجع مؤشر داو جونز في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 37%، وتراجع مؤشر (MIB) الإيطالي 41%، وانخفض مؤشر (DAX) الألماني 39%، وتراجع مؤشر (FTSE 100) البريطاني 35%، وانخفض مؤشر السوق السعودي 30%، وتراجع مؤشر أبو ظبي العام بنسبة 36%.²

كيف كان أداء الأصول "الخضراء" خلال هذه الفترة؟

أثرت جائحة كورونا (COVID-19) على معظم القطاعات، ويبدو أنّ أحد استثناءات الاتجاه العام تمثلت في قطاع الطاقة الخضراء، الذي يبدو أن أصوله المالية لم تتأثر إلا قليلًا من جراء هذه الصدمة، وتعافت بنحو أسرع من تلك التأثيرات الموجودة في الصناعات الأخرى.

يوضح الشكل (3) العائد الإجمالي لمؤشر العائد الإجمالي للطاقة المتجددة الأوروبية (ERIX) مقابل مؤشرات أسواق الأسهم الأوروبية والعالمية. وكما يتبين من الشكل، فإنّ العوائد من أسهم الطاقة المتجددة كانت بمرور الوقت أعلى من عوائد أيّ مؤشرات رئيسية. ويبدو أن صدمة جائحة كورونا (COVID-19) كان لها تأثير معتدل وقصير الأجل على مؤشر العائد الإجمالي للطاقة المتجددة الأوروبية (ERIX). وقد شهدت المؤشرات القياسية في المقابل تراجعًا أعمق وأطول أجلًا.

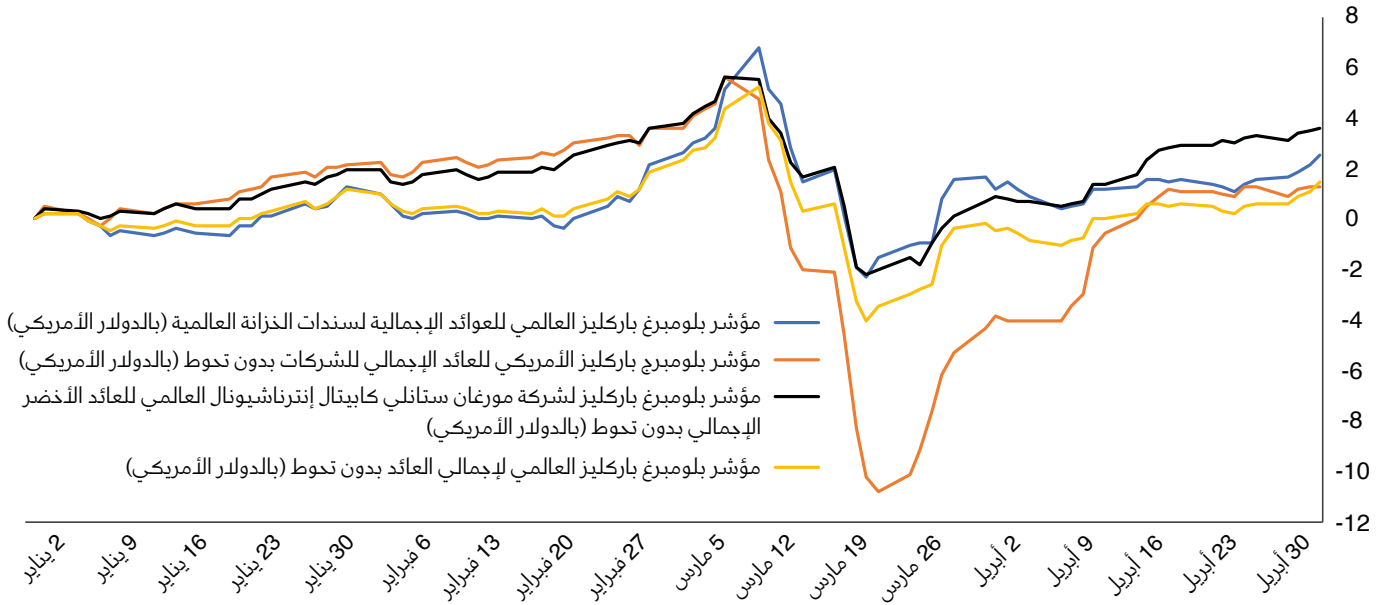
الشكل 3. إجمالي عوائد سوق الأسهم.



المصدر: بلومبرغ.

يوضح الشكل (4) أداء السندات الخضراء التي تعد مصدرًا رئيسيًا آخر للتمويل بالنسبة للعديد من المشاريع الخضراء، وكما يتبين فإنّ السندات الخضراء قد ولدت مستوى مماثل من العائد على سندات الشركات في فترة ما قبل الصدمة. ورغم ذلك، فقد تغير هذا بعد الصدمة، حيث تراجع إجمالي العائدات من سندات الشركات بأكثر من ثلاثة أضعاف، في حين نجد أنّ السندات الخضراء قد ولدت عائدات مماثلة لأذونات الخزنة، والأهم من ذلك أنّ هذه السندات حققت أعلى عوائد لها منذ نهاية شهر مارس المنصرم.

الشكل 4. إجمالي عوائد السندات.



كانت الأصول المالية الخضراء أكثر مرونة في فترة ما بعد الصدمة مقارنة بمعاييرها المرجعية،³ وقد لا يكون هذا مفاجئاً لأنها تهدف إلى تحقيق عوائد طويلة الأجل ومستدامة، ولا يبدو أنها تتأثر بالصدمات قصيرة المدى.

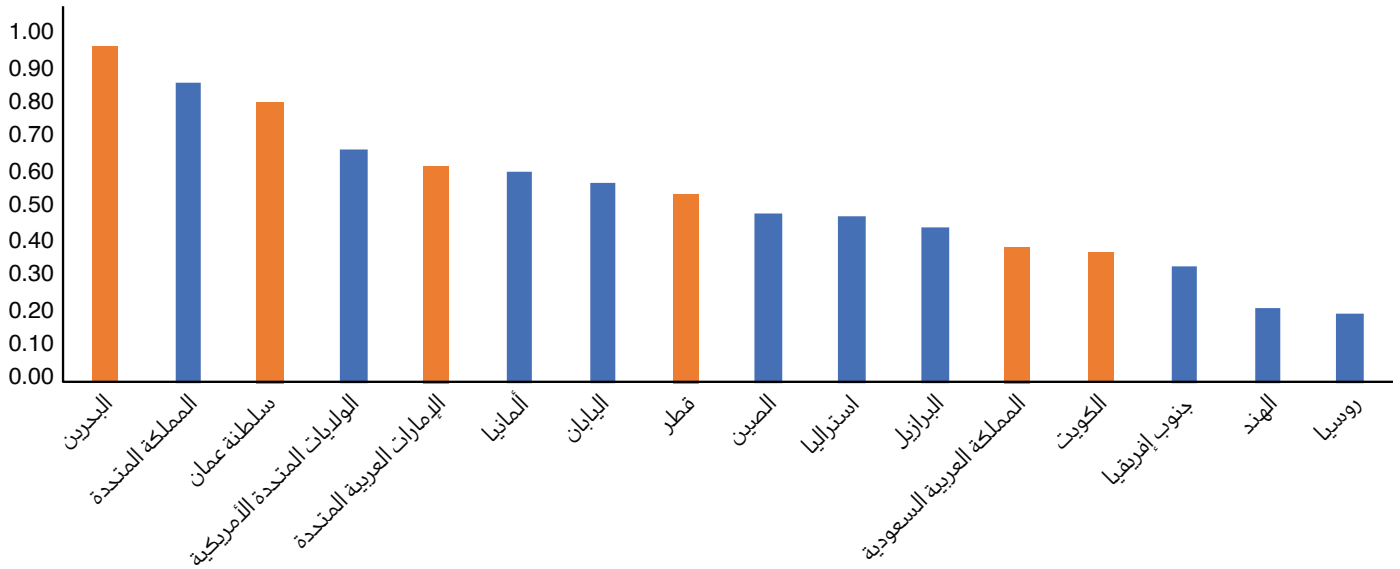
التصدي للتأثير الاقتصادي لجائحة كورونا (COVID-19):

اتخذت كل الدول تقريباً تدابير متفاوتة لمكافحة هذا الفيروس، تراوحت ما بين فرض قيود على الأنشطة اليومية إلى فرض حظر التجول على مدار الساعة، وقد كانت هذه التدابير ضرورية لحماية الصحة العامة. ورغم ذلك، كانت لهذه التدابير آثاراً جانبية حتمية مثلها مثل أي دواء. ولا شك أنّ جائحة كورونا (COVID-19) قد أحدثت صدمة اقتصادية فريدة من نوعها، حيث أثرت على جانب العرض والطلب في الاقتصادات في وقتٍ متزامن (OECD 2020). وأدى إيقاف وتيرة الحياة اليومية إلى كبح الطلب على العديد من السلع والخدمات، مما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة. ويمكن أن تؤدي البطالة والعادات الاستهلاكية المتغيرة إلى تحويل الصدمات قصيرة المدى إلى تأثيرات طويلة المدى. أما بالنسبة لجانب العرض، فقد يهدد تباطؤ الإنتاج الصحة المالية للشركات، ويمكن أن يؤدي استمرار الأنشطة الاقتصادية المقيدة إلى تشويه سلاسل التوريد بدرجة كبيرة. وقد تؤدي مثل هذه التشوهات إلى توازنات غير مرغوب فيها، حيث تكون بعض السلع غير متوفرة أو يتم تسعيرها بنحو غير واقعي (البنك الدولي 2020).

قامت العديد من الحكومات إدراكاً منها للتأثيرات الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل لفيروس كورونا الجديد (COVID-19) -بدءاً من منتصف شهر مارس المنصرم- بالإعلان عن مجموعة من تدابير الإنقاذ الاقتصادي غير المسبوقة. وفاقّت تدابير عمليات الإنقاذ هذه تلك التي تم تنفيذها عقب الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم في عام 2008م. وتضمنت بعض حزم الإنقاذ الفورية الأكثر أهمية التي تم الإعلان عنها في أوائل شهر مارس حزمة تحفيز بقيمة تريليوني دولار في الولايات المتحدة الأمريكية (ما يمثل 10% من ناتجها المحلي الإجمالي)، وحزمة أخرى بقيمة (0.8) تريليون دولار في ألمانيا (تمثل 20.5% من ناتجها المحلي الإجمالي). بينما أصدرت المفوضية الأوروبية خطة إنقاذ بقيمة (0.5) تريليون دولار (تمثل نسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي) لدول الاتحاد الأوروبي، وأعلن صندوق النقد الدولي (IMF) عن حزمة دعم بقيمة تريليون دولار للدول النامية. كما وضع الباحث

(Elgin et al. (2020) مؤشراً لفيروس كورونا الجديد (COVID-19) للتحفيز الاقتصادي (CESI) باستخدام بيانات تعقب سياسات صندوق النقد الدولي الخاصة بفيروس كورونا⁴ (IMV COVID-19 Policy Tracker)، حيث يوفر لنا مؤشر (COVID-19) للتحفيز الاقتصادي (CESI) لمحة عامة عن التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا الجديد (COVID-19). يوضح الشكل (5) درجات مؤشر (CESI) لمجموعة مختارة من الدول، كما يبيّن التفاوت الكبير في أحجام عمليات الإنقاذ الوطنية. حيث أن الدول ذات المجتمعات السكانية المُسننة التي بها المزيد من حالات الإصابة بفيروس كورونا الجديد (COVID-19)، ولديها متوسط دخل أعلى، تميل إلى تقديم برامج تحفيز أكبر حجماً كما أبرزها الباحث (Elgin et al. (2020)، حيث تقدم البحرين، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة-من بين دول مجلس التعاون الخليجي- حزمًا مُماثلة لتلك التي نجدها في مُعظم الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا.

الشكل 5. مؤشر (COVID-19) للتحفيز الاقتصادي (CESI)، لعدد من الدول المُختارة.

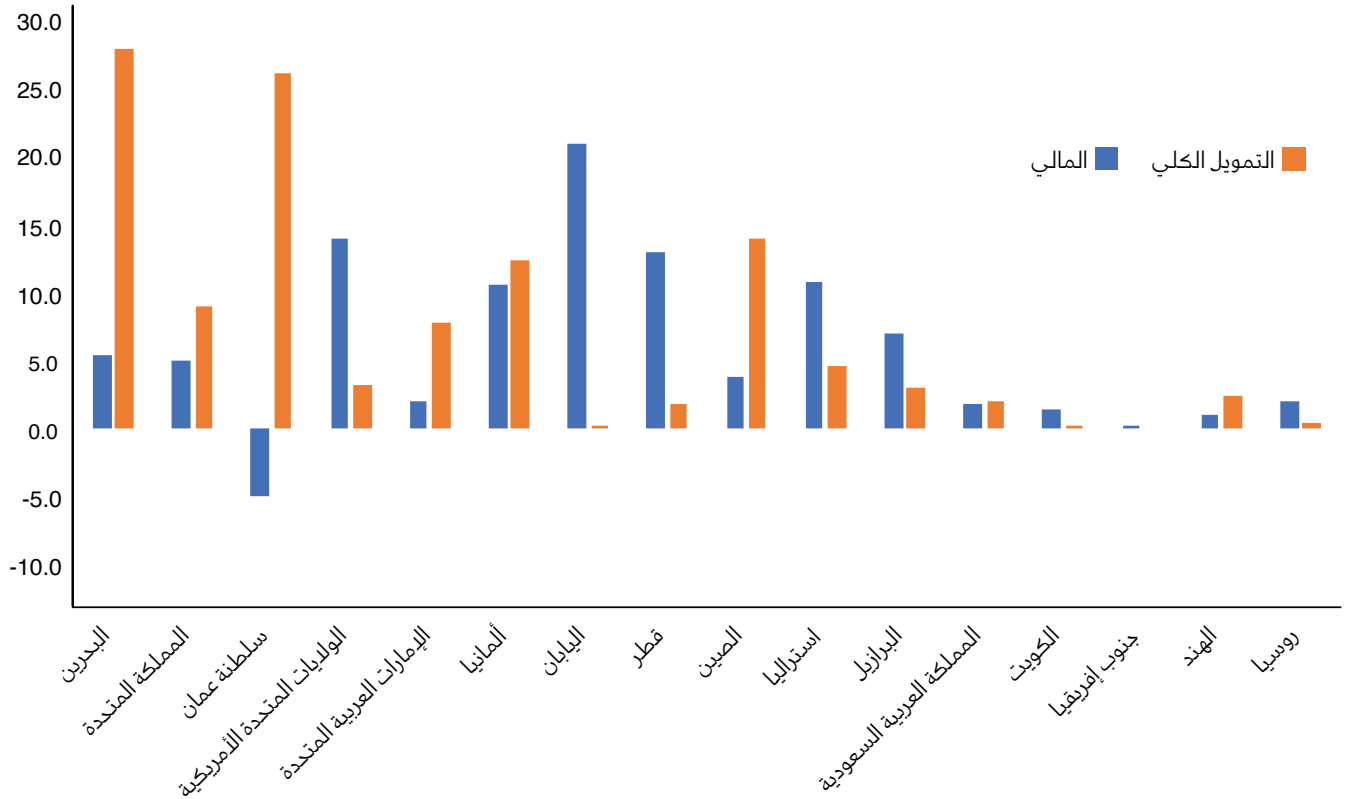


المصدر: (Elgin et al. (2020).

ملاحظات: يتم تحديد مؤشر التحفيز الاقتصادي لفيروس كورونا الجديد (CESI) ليتراوح ما بين الصفر والواحد، وقد تم تمييز دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الرسم البياني باللون البرتقالي الفاتح.

تشتمل حزم الإنقاذ على أنواع مختلفة من الدعم المخصص للأسر والشركات والقطاع المالي، حيث تتضمن: تدابير الدعم المالي، والتحويلات النقدية المباشرة، والإعفاءات الضريبية، والقروض والمنح بدون فوائد للأسر والشركات. وكذلك تشمل برامج الدعم المالي والتمويل الكلي سياسات مختلفة لضخ السيولة في السوق، بما فيها تخفيض أسعار الفائدة، وبرامج شراء الأصول الضخمة،⁵ وتخفيف بعض لوائح السوق المالية والضوابط الإشرافية. وتهدف حزم الدعم في العديد من الحالات إلى الحد من زيادة معدلات البطالة، وتجنب حالات التخلف عن العمل، وزيادة الاستهلاك، وتجنب حالات التوقف الاقتصادي المفاجئ بنحو عام.⁶ والجدير بالذكر أن الدول قد استخدمت مجموعات مختلفة من أدوات السياسات، مثل الأدوات المالية والأدوات النقدية المالية في حزم الإنقاذ الخاصة بها. كما تميل البلدان التي تتمتع بقدرة مالية أكبر إلى تقديم المزيد من الحوافز المالية، في حين تميل دول أخرى إلى تقديم حزم مالية كلية (راجع الشكل "6").

الشكل 6. مكونات مؤشر التحفيز الاقتصادي لفيروس كورونا الجديد (CESI): الدعم المالي والتمويل الكلي (نسبة مئوية (%)) من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: (Elgin et al. (2020).

ملاحظات: يتم عرض المكونات الأكثر أهمية لمؤشر التحفيز الاقتصادي لفيروس كورونا الجديد (CESI)، وهما: البرامج المالية، والمالية الكلية بشكل منفصل كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

يبدو أن حزم الإنقاذ وفقاً للشكلين (1 و 2) كانت ناجحة في استعادة ثقة المستثمرين، نظراً للتعافي الملحوظ في معظم أسواق الأسهم. وعلى الرغم من المخاوف المتزايدة من حدوث موجة ثانية محتملة من هذه الجائحة، إلا أن أسواق الأسهم حققت حالات كبيرة للتعافي منذ يوم 23 من شهر مارس المنصرم. فيما استعاد مؤشر داو جونز حتى يوم 24 من شهر أبريل 75% من الخسائر التي تكبدها في الفترة الواقعة ما بين (يوم 19 يناير و 23 مارس).⁷ كما تعافى خلال نفس الفترة مؤشر داكس (DAX) الألماني بنسبة 58%، واستعاد مؤشر فوتسي (FTSE 100) البريطاني 43% من خسائره. والملاحظ أن التعافي كان أكثر تدرجاً في الاقتصادات المصدرة للنفط والغاز؛ وذلك بسبب بطء التعافي في الطلب على الطاقة وتقلب أسعار النفط. فعلى سبيل المثال: استعاد مؤشر تاسي (TASI) السعودي 36% من انخفاضه من الذروة إلى القاع، واستعاد مؤشر (BKA) الكويتي ومؤشرات (QE) القطرية حوالي 27% من خسائرها. وتعافى مؤشر السوق الرئيس في سلطنة عمان (MSM30) بنسبة 5% فقط، في حين استمر مؤشر (BSEXN) البحريني في الانخفاض.⁸ ومما لا شك فيه أن أسواق السلع ستسرع من تعافيتها بالتزامن مع استئناف عمل المنتجين الصينيين. ورغم ذلك، قد لا يكون هذا كافياً للاستعادة الكاملة لنمط العمل كالمعتاد قبل خروج بقية دول العالم من الحظر، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب الاتحاد الأوروبي.

تقييم التقدم المُحرز واستشراف المستقبل:

لا شك أن للتدابير الاجتماعية المتخذة للتصدي لهذا الفيروس أهمية كبيرة للتخفيف من الأثر السلبي للجائحة على الصحة العامة. ورغم ذلك، فإنّ هذه التدابير تؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي، حيث توفر العديد من الحكومات حزمًا للإنقاذ بغرض التعويض عن ذلك التأثير. وعلى الرغم من أهميتها، فإنّ حزم الإنقاذ ستثقل حتمًا الميزانيات الحكومية. وقد نتوقع في الفترة التي تعقب فيروس كورونا الجديد (COVID-19) رؤية المزيد من الانضباط المالي في معظم الدول، بما في ذلك زيادة الضرائب، وتخفيضات الإنفاق، وتخفيضات في البرامج الاجتماعية. ويعد هذا النظام حاسمًا خصوصًا لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط والغاز، لا سيما في ظل أسعار النفط المتقلبة وأهداف التنويع طويلة المدى (Mirzoev et al. 2020). كما ستكافح شركات القطاع الحقيقي لتطهير ميزانياتها من أجل الاستمرار بعد الأزمة. وربما سيتم إيقاف العديد من المشاريع الاستثمارية، وقد تؤدي استراتيجية "الانتظار والبقاء" إلى إبطاء عملية التعافي.

ستتحمل البنوك المركزية الميزانيات الأكبر، التي زادت بالفعل بأكثر من الضعف منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، ويبدو أن هنالك ضغوطًا تضخمية متوسطة المدى في معظم الدول، حيثُ تركز البنوك المركزية على الحفاظ على التوظيف عن طريق زيادة المعروض النقدي،⁹ بينما تقوم الشركات في قطاع الصناعة المالية بتوسيع ميزانياتها العمومية، إلا أنّ السؤال الذي يبقى مائلًا، هل يعتبر هذا النمو إشارة صحيحة؟ ويبدو أن زيادة حجم القروض المتعثرة إلى جانب التشوهات في أسواق الائتمان المحلية، تعتبر من السيناريوهات المحتملة.

ظلت الأصول المالية الخضراء مرنة إلى حد ما طوال الأزمة، وقد يكون هذا مؤشرًا على أنه كلما كانت اقتصاداتنا أكثر استدامة، كانت أقوى. وقد حذرت كريستالينا جورجييفا -رئيسة صندوق النقد الدولي والمديرة الإدارية- في تصريح لها من مغبة التوقف المؤقت عن العمل بأهداف تغيير المناخ، وحثت الحكومات على استخدام حزم إنقاذ بتريليون دولار، بما فيها دعم صندوق النقد الدولي البالغ تريليون دولار لمعالجة كل من جائحة كورونا (COVID-19) وتغيير المناخ.¹⁰ بينما ذكر أنطونيو غوتيريس -الأمين العام للأمم المتحدة- أنّ جائحة كورونا (COVID-19) تمثل "فرصة ثمينة" لنصبح أكثر جدية بشأن الانتقال إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون ومستدام ومنصف.¹¹ ويبدو أن هنالك وجهة نظر عامة تسود بين المؤسسات الدولية بأنّ لكل من جائحة كورونا (COVID-19) وتغيير المناخ قواسم مشتركة وربما حلول سياسات مُماثلة. ورغم ذلك، يبقى أن نشهد الكيفية التي يمكن للحكومات اتباعها للتخفيف من آثار تغيير المناخ ومكافحة انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، بالنظر إلى عجزها المتزايد وتباطؤ الاقتصادات والأولويات الوطنية مثل المحافظة على العمالة.

الهوامش

¹ لمزيد من التحليل الشامل لمراحل جائحة كورونا (COVID-19) وتأثيرها على الأسواق المالية العالمية، راجع بحث (Zhang et al).

² يتم حساب خسارة السوق كنسبة مئوية للتغيير في قيمة المؤشر من ذروته (أي الحد الأقصى لقيمة المؤشر المسجلة في الفترة ما بين الأول من شهر يناير ويوم 28 من شهر فبراير) إلى التراجع (أي الحد الأدنى لقيمة المؤشر المسجلة في شهر مارس).

³ للحصول على تحليل أكثر تفصيلًا لآداء الأصول الخضراء خلال أزمة جائحة كورونا (Covid-19)، يرجى الاطلاع على [رابط الأسهم والسندات الخضراء](#).

⁴ بيانات تعقب السياسات: للاطلاع على هذه البيانات يرجى الضغط على [الرابط](#)

⁵ تعتبر برامج شراء الأصول من البرامج البالغة الأهمية بصفة خاصة لأنها مصممة لتوفير سيولة كبيرة للمؤسسات المالية، وبالتالي للشركات والأسر والحكومات من خلال شراء الأصول المالية، بما فيها الأسهم والقروض والسندات وأذونات الخزنة وغيرها.

⁶ في كتاب حديث حرره اثنان من خبراء الاقتصاد البارزين هما: ريتشارد بالدوين وبياتريس فيدر دي ماورو (بالدوين ودي ماورو 2020)، يقدم غورينتنس (2020) فصلاً شاملاً حول أهمية استجابة الحكومة لفيروس كورونا الجديد (COVID-19).

⁷ يتم تعريف معدل الاسترداد والتعافي على أنه نسبة الانتعاش (أي النسبة المئوية للتغير في المؤشر من انخفاضه في الفترة من شهر مارس إلى يوم 24 أبريل) إلى خسارة السوق المحددة أعلاه.

⁸ يعتبر مؤشر (MOEX) الروسي ومؤشر السوق الرئيس لدولة الإمارات (ADI) خلال هذا الوقت استثناءات للاتجاه الرئيس لمُصدري النفط والغاز الرئيسيين، حيث استرد كلا المؤشرين نحو 60٪ من خسائرها.

⁹ أدانت المحكمة الدستورية الألمانية-في قرار صدر مؤخراً- البنك المركزي الأوروبي بتهمة تمويل حكومات الاتحاد الأوروبي بنحو يتجاوز نطاق ولايته بصورة غير مشروعة، [الرابط](#)

¹⁰ للاطلاع على القصة الكاملة، راجع [الرابط](#)

¹¹ للاطلاع على القصة الكاملة، راجع [الرابط](#)

المراجع

Baldwin, Richard, and Beatrice Weder di Mauro. 2020. *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes*. VoxEU.org eBook, CEPR Press.

Elgin, Ceyhun, Gokce Basbug, and Abdullah Yalaman. 2020. "Economic Policy Responses to a Pandemic: Developing the COVID-19 Economic Stimulus Index." *COVID Economics: Vetted and Real Time Papers 3*: 40-54.

Gourinchas, Pierre-Olivier. 2020. "Flattening the Pandemic and Recession Curves." In *Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever*. Edited By Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro. London: CEPR Press.

Tokhir N. Mirzoev, Ling Zhu, Yang Yang, Tian Zhang, Erik Roos, Andrea Pescatori, and Akito Matsumoto. 2020. "The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region." IMF Departmental Papers/Policy Papers 20/01.

World Bank. 2020. "Commodity Market Outlook: Implication of COVID-19 for Commodities." Technical Report.

Zhang, Dayong, Min Hu, and Qiang Ji. 2020. "Financial Markets Under the Global Pandemic of COVID-19." Finance Research Letters, 101528.



www.kapsarc.org